بالتزامن مع فرض رسوم أميركية جديدة على واردات صينية وتصنيفها كدولة «متلاعبة بالعملة»

«الوطني»: تصاعد الصراع بين أميركا والصين ينذر بمزيد من خفض الفائدة

قال تقرير صادرعن بنك الكويت الوطني انه بعد التعافي الذي شهدته خلال يونيو، واصلت الأسهم العالمية نموها بشكل مطرد في يوليو، وذلك على خلفية نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في الربع الثاني من العام بمعدلات فاقت إجماع التوقعات بالإضافة إلى الترقب المستمر بشأن قيام البنوك المركزية الرئيسية بتيسير السياسات النقدية ـ والذي تحقق بالفعل بالنسبة للاحتياطي الفيدرالي.

من جهة أخرى، هبطت عائدات السندات المعيارية بصفة عامة، وهو الأمر الذي تسارعت وتيرته بحدة في أوائل أغسطس بعد أن أعلن الرئيس الأميركي ترامب فرض رسوم جمركية إضافية على الواردات الصينية بشكل مفاجئ اعتبارا من سبتمبر، ثم أعقب ذلك قيام الولايات المتحدة بتصنيف الصين بأنها «دولة متلاعبة بالعملة» منهية بذلك هدنة الحرب التجارية الأخيرة بما قد يلقي بثقله على نمو الاقتصاد العالمي. وقد أدى هذا الوضع أيضا إلى إلقاء المزيد من الضغوط على أسعار النفط، حيث انخفض سعر مزيج خام برنت بنسبة 11٪ مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة في منتصف يوليو متراجعا دون مستوى 60 دولارا للبرميل في أوائل أغسطس على الرغم من مبالغة الدول المشاركة في التزامها باتفاقية أوبيك لخفض الإنتاج.

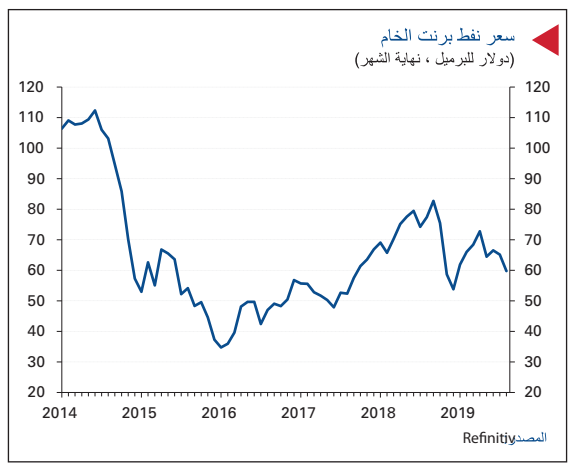

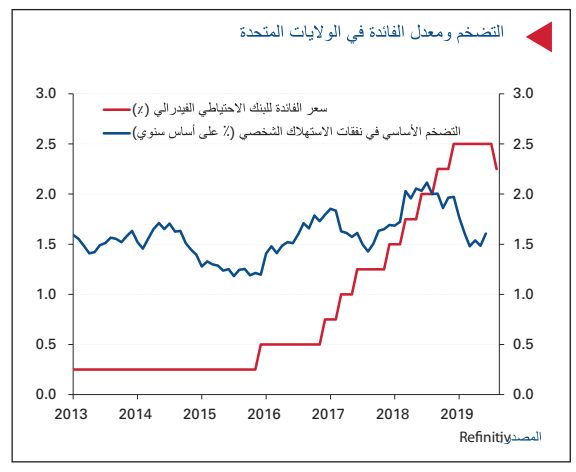

تخفيض الفائدة

خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في يوليو، وذلك للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية، حيث قام بخفض النطاق المستهدف لأسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار 25 نقطة أساس لتتراوح ما بين 2,00 و2,25٪. وتأتي تلك الخطوة ضمن الإجراءات الاحترازية في ظل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي بما في ذلك تباطؤ التجارة العالمية وتراجع معدل التضخم دون المستوى المستهدف، حيث بلغ 1,6٪ على أساس سنوي في يونيو وفقا لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الشخصي الأساسي.

وتفاعلت الأسواق المالية سلبيا تجاه خفض أسعار الفائدة بعد الإعلان عن اعتراض عضوين من أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة على تلك الخطوة وتصويتهم ضدها، ثم صدور تعليقات عن رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بأن تلك الخطوة كانت «تعديل منتصف الدورة» وليست بداية لدورة موسعة من تيسير السياسات النقدية.

ويأتي ذلك في الوقت الذي يواصل فيه الرئيس ترامب الضغط على الاحتياطي الفيدرالي لاتخاذ خطوات من شأنها تعزيز النمو، قائلا ان باول «خذلنا» بتجنب خفض أسعار الفائدة بمعدل أعلى في يوليو.

رسوم جمركية جديدة

فيما جاءت الأخبار المتعلقة برفع الرسوم الجمركية الأميركية على الصين مؤخرا لتساهم في تعزيز التوجه نحو المزيد من خفض أسعار الفائدة وإعادتها مرة أخرى الى الواجهة، وهو ما انعكس على تسعير أسواق العقود الآجلة وفق إمكانية تطبيق تلك الخطوة في اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقبل في سبتمبر الى 100٪.

هذا، ولا تزال مهمة مجلس الاحتياطي الفيدرالي أكثر صعوبة، وذلك نظرا للبيانات التي تعطي إشارات مختلطة بشأن الأداء الاقتصادي. فمن جهة، سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة 2,1٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2019، متجاوزا إجماع التوقعات على الرغم من انخفاضه من 3,1٪ في الربع الأول (الذي ساهم في تعزيزه المخزونات). كما ارتفع مؤشر الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 4,3٪ مدعوما بشكل كبير من قبل قوة سوق العمل في ظل ثبات معدلات البطالة واقترابها من أدنى مستوياتها البالغة 3,7٪ في يوليو، هذا إلى جانب نمو الأجور بنسبة 3,2٪ على أساس سنوي، متجاوزة مستويات التضخم.

إلا انه في المقابل، فقد أظهرت البيانات تقلص الاستثمارات الخاصة (-0,8٪) والصادرات (-5,2٪) في الربع الثاني بما يعكس ضعف قطاع الإسكان وتأثر التصدير بأوضاع التجارة الدولية، كما اظهر مؤشر مديري المشتريات اقترابه من الركود في قطاع الصناعات التحويلية.

القطاع الخاص الخليجي

اتبعت معظم البنوك المركزية في دول مجلس التعاون خطى الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة القياسية بمقدار 25 نقطة أساس، إلا أن الكويت اختارت الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير. وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد في دعم النمو الاقتصادي غير النفطي في المنطقة، والذي سجل تراجعا هامشيا وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن مؤشرات مديري المشتريات في السعودية والإمارات عن شهر يوليو.

حيث انخفضت مستويات مؤشر مديري المشتريات إلى أدنى مستوياتها في 4 إلى 5 أشهر في السعودية والإمارات (56,6 و55,1 على التوالي) ويأتي ذلك نتيجة تراجع نمو الإنتاج والطلبيات الجديدة.

وفي الوقت نفسه، سجلت الميزانية السعودية عجز بلغ 34 مليار ريال سعودي، أو ما يعادل 4,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2019 مقابل تسجيل فائض قدره 28 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2019. وتضاعفت النفقات الرأسمالية بأكثر من الضعف مع زيادة إنفاق المملكة على البنية التحتية.

مساهمة إيجابية للقطاعين دعمت ارتفاع مؤشر السوق 4,9٪

«كفيك»: قطاعا الاتصالات والخدمات المالية يدعمان ارتفاعات «البورصة» في يوليو

أصدرت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار «كفيك» في تقريرها لشهر يوليو عن الأسواق المالية، والذي يسلط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية بالإضافة للأسواق الخليجية مع تحليل لأداء السوق وارتباطه بأهم المجريات والأحداث الاقتصادية المؤثرة.

وقالت الشركة في تقريرها إن أسواق الأسهم العالمية شهدت ارتفاعا خلال شهر يوليو، حيث سجل مؤشر MSCI للأسواق العالمية ارتفاعا بنسبة 0,42٪، كما سجل مؤشر FTSE 100 أفضل أداء ويليه مؤشر S&P 500.

وفي الولايات المتحدة، سجل مؤشر S&P 500 ارتفاعا بنسبة 1,31٪ بسبب توقعات السوق بتخفيض سعر الفائدة والذي تم الإعلان عنه في آخر يوم من شهر يوليو، حيث قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس للمرة الأولى منذ 2008، ويرجع ذلك للتضخم الخفيف والمخاوف حول النمو العالمي.

في المملكة المتحدة، ارتفع مؤشر FTSE 100 بنسبة +2,17٪، حيث تم تعيين بوريس جونسون كرئيس للوزراء والذي وعد بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بحلول 31 أكتوبر، بغض النظر عما إذا كان قد تم التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي أم لا.

الأسواق الخليجية

وعلى صعيد أداء الأسواق الخليجية، فقد ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الخليجية بنسبة 0,9٪ خلال شهر يوليو. حيث سجل مؤشر سوق دبي المالي افضل أداء خلال شهر يوليو ويليه مؤشر سوق أبوظبي، في حين كان مؤشر مسقط في سلطنة عمان الأسوأ أداء ويليه مؤشر تداول في المملكة العربية السعودية.

وفي الإمارات، سجل مؤشر سوق دبي المالي ارتفاع بنسبة 9,77٪، بمساهمة من قطاع العقارات بنسبة 18٪ وقطاع الخدمات المالية بنسبة 13,14٪ وقطاع التأمين بنسبة 11,56٪. وفي أبوظبي، ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 6,79٪ متأثرا بشكل أساسي بارتفاع قطاع العقارات الذي وصلت نسبته 21,37٪ وقطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 20,96٪.

وفي البحرين، ارتفع مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية بنسبة 5,21٪، بمساهمة من قطاع البنوك بنسبة 8,12٪.

أما في الكويت، فارتفع مؤشر سوق الكويت بنسبة 4,88٪، وبمساهمة إيجابية من قطاع الاتصالات بنسبة 8,35٪ وقطاع الخدمات المالية بنسبة 3,59٪.

وفي قطر، سجل مؤشر سوق قطر ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,05٪، حيث ارتفع قطاع الاتصالات بنسبة 5,85٪، يليه قطاع النقل بنسبة 2,09٪. وفي المملكة العربية السعودية، انخفض مؤشر تداول للأسهم السعودية بنسبة 1,01٪، حيث كانت القطاعات الأسوأ أداء هي قطاع الإعلام بنسبة 4,18٪، وقطاع المواد الأساسية بنسبة 2,84٪، وقطاع إنتاج الأغذية بنسبة 2,42٪.

.. وأرباح الشركة ترتفع 9٪ بالنصف الأول إلى 200 ألف دينار

أظهرت البيانات المالية للشركة الكويتية للتمويل والاستثمار «كفيك» عن ارتفاع أرباحها خلال النصف الأول من 2019 إلى 200 ألف دينار بنمو 9٪، مقارنة مع أرباح النصف الأول من 2018 والبالغة 184 ألف دينار. وبحسب بيانات الشركة على موقع البورصة أمس، فقد سجلت الشركة خسائر خلال الربع الثاني بقيمة 69,6 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 166 ألف دينار بالفترة نفسها من عام 2018. وأرجعت الشركة في بيانها، ارتفاع أرباح النصف الأول إلى الزيادة في إيرادات الاستثمار وارتفاع إيرادات رسوم إدارة الأصول بالشركة، فيما قالت إن خسائر الربع الثاني جاءت نتيجة ارتفاع حصة الشركة من خسائر شركات زميلة، بالإضافة الى انخفاض إيرادات التمويل بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

المستشار الكويتي

اكتساب المهارات بالتدريب الفعال

د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تطوير إداري وموارد بشرية
abumishari1@yahoo.com

المهارات التي يتميز بها الكثير من العاملين في كل المجالات الفنية والإدارية والمهنية وغيرها، والتي مكنتهم من القيام بأداء مهام عملهم بأكمل وجه، وتساعدهم في تطوير وتحسين ما يقومون به، لم تكتسب من فراغ وإنما من خلال تدريب فعال، وهذا هو الهدف الرئيسي لأي برنامج تدريبي، من خلال نقل وصقل المهارات اللازمة للعاملين للقيام بمهام عملهم على أكمل وجه وتساعدهم على أداء عملهم بشكل افضل، مما يحسن ويطور الجهة التي يعملون بها.

وهناك كثير من الدول تهتم بتخصيص ميزانية سنوية لتدريب وتأهيل العاملين لديها وخاصة الشباب حديثي التعيين، وذلك بهدف إكسابهم المهارات اللازمة لأداء مهام أعمالهم بالطريقة المطلوبة، وهذا أمر يحتاج إلى اختيار شركات وجهات تدريبية لديها مدربون أكفاء ومتميزون ولديهم سيرة ذاتية مشهود لها بالتدريب الفعال والمفيد للعاملين.

ولدينا في الكويت ديوان الخدمة المدنية المسؤول عن تخصيص ميزانية لتدريب موظفي الدولة في القطاع الحكومي ومؤسسة البترول، لتدريب موظفي القطاع النفطي وهيئة القوى العاملة وتدريب موظفي القطاع الخاص، وكل هذا جيد واهتمام يشكرون عليه.

ولكن ما مدى استفادة هؤلاء الموظفين من حضور برامج تدريبية محلية وخارجية؟ وهل انعكست وأثرت على أدائهم في العمل؟ وهل تحسن مستواهم الإنتاجي والحقيقة؟

من خلال تجربتي السابقة ومتابعتي لكثير من البرامج التدريبية لموظفين، لم أجد أحدا منهم استفاد أو أضاف شيئا على أدائه أو عمله بالمهارات والبرامج التدريبية التي حضرها، بل كانت مجرد إجازة من العمل، وكما ذهب رجع لعمله كما هو.

والسبب في ذلك، هو أن التدريب الذي حضره الموظف ناقص ولم يكتمل ولو حضر جميع أيام الدورة التدريبية وحصل على الشهادة من الشركة أو المدرب، وحسب ما أرى أن التدريب الفعال والذي يحسن من مستوى أداء الموظفين، هو مرحلة ما بعد انتهاء التدريب ورجوع الموظفين لعملهم، وذلك بمتابعة شركة التدريب أو المدرب للموظفين الذين تدربوا لديهم أثناء وجودهم في عملهم لفترة معينة بالتنسيق مع جهة عملهم، وذلك لتقييم ومعرفة مدى استفادة هؤلاء الموظفين من التدريب واكتسابهم المهارات اللازمة وهذا الاجراء لا تقوم به كثير من الشركات التدريبية وإنما تكتفي بتقييم المدرب ومادة التدريب ومكان التدريب فقط. ولذلك أقترح على الجهات الحكومية المسؤولة عن تدريب الشباب الكويتي حديثي التخرج أو الموظفين العاملين لديهم، بوضع شرط بقيام شركة التدريب بهذا الإجراء الناقص أولا لمعرفة مدى استفادة موظفيهم من تدريب هذه الشركة، وثانيا معرفة وتقييم مدى جدية والتزام شركة التدريب بصقل وتحسين أداء الموظفين الذي يعتبر الهدف الرئيسي لموافقة جهة العمل على حضور هؤلاء الموظفين البرامج التدريبية.

بنمو 72٪ .. و0,29 سنت ربحية السهم الواحد

8,4 ملايين دولار أرباح «الإثمار القابضة» بالنصف الأول

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو الفيصل

أحمد عبدالرحيم

أعلنت شركة الإثمار القابضة، المؤسسة المالية التي تتخذ من البحرين مقرا لها، وشركتها التابعة والمملوكة لها بالكامل، بنك الإثمار، وبنك التجزئة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقرا له، عن نتائجهما المالية للنصف الأول من 2019، حيث سجل كل منهما ارتفاعا في الأرباح خلال هذه الفترة.

بلغ صافي الربح الخاص بالمساهمين لفترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2019، نحو 8,37 ملايين دولار، بزيادة 72,5٪، مقارنة بصافي ربح بلغ 4,85 ملايين دولار سجل في الفترة نفسها من 2018، وسجل إجمالي الإيرادات 246,66 مليون دولار، بزيادة 7,5٪، مقابل 229,34 مليون دولار سجلت في الفترة نفسها من 2018.

وبلغ الدخل التشغيلي 143,98 مليون دولار، بانخفاض 3,2٪ مقابل 148,68 مليون دولار سجلت في الفترة نفسها من 2018، أما عائد السهم لفترة الأشهر الستة، فقد ارتفع إلى 0,29 سنت مقارنة بـ 0,17 سنت للفترة نفسها من 2018.

وفيما يخص أرباح الربع الثاني، فقد بلغ صافي ربح الفترة 4,41 ملايين دولار، مقارنة بصافي ربح بلغ 6,01 ملايين دولار سجلت في الفترة نفسها من 2018. وكان صافي الربح الخاص بالمساهمين لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو 2019 بلغ 1,26 مليون دولار بانخفاض 60,6٪ مقارنة بصافي ربح بلغ 3,20 ملايين دولار سجل في الفترة نفسها من 2018. كما انخفض عائد السهم لفترة الأشهر الثلاثة إلى 0,04 سنتات مقارنة بـ 0,11 سنت للفترة نفسها من 2018.

وكان إجمالي الإيرادات لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو 2019 قد بلغ 120,69 مليون دولار، بارتفاع 4,8٪ مقارنة بإجمالي إيرادات بلغ 115,19 مليون دولار سجلت في الفترة نفسها من 2018. أما الدخل التشغيلي فقد بلغ 67,90 مليون دولار، بانخفاض 11,3٪ مقابل 76,53 مليون دولار سجلت في الفترة نفسها من 2018.

وتعليقا على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة شركة الإثمار القابضة، ورئيس مجلس إدارة بنك الإثمار أيضا، صاحب السمو الملكي الأمير عمرو الفيصل «تظهر نتائج النصف الأول من 2019 استمرارا في تسجيل الأرباح مع ارتفاع ملحوظ في النتائج مقارنة بأرباح سجلت في الفترة نفسها من العام الماضي. ويؤكد تحسن النتائج المالية للشركة أن الجهود المبذولة لتحقيق التحول في أداء المجموعة تؤتي ثمارها».

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة الإثمار القابضة، والرئيس التنفيذي لبنك الإثمار أيضا، أحمد عبد الرحيم إن النتائج المالية للنصف الأول من العام الحالي لكل من الشركة والبنك مشجعة للغاية مع تسجيل كل منهما ارتفاعا في الأرباح.

وأضاف عبدالرحيم «ان الشركة التابعة لبنك الإثمار في باكستان، بنك فيصل المحدود، يسعى لتحقيق استراتيجية نمو فعالة، حيث قام بزيادة عدد فروعه من 455 فرعا في ديسمبر 2018 إلى 475 فرعا كما في 30 يونيو 2019. وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على الأداء المالي لبنك فيصل المحدود خلال النصف الأول من 2019، إلا أن انخفاض قيمة الروبية الباكستانية مقابل الدولار أثر سلبا على المجموعة، حيث ضعفت قيمة العملة بما يقارب 16٪ إلى 163 كما في 30 يونيو 2019 مقابل 140 كما في 31 ديسمبر 2018، وقد ساهم ذلك بشكل رئيسي في انخفاض إجمالي موجودات الإثمار القابضة إلى 7,70 مليارات دولار كما في 30 يونيو 2019، أي انخفضت بنسبة 9,3٪ مقابل 8,49 مليارات دولار كما في 31 ديسمبر 2018. كما أثر ذلك أيضا على إجمالي حقوق الملكية والتي بلغت 93,85 مليون دولار كما في 30 يونيو 2019، مقابل 116,36 مليون دولار كما في 31 ديسمبر 2018».